



المملكة الأردنية الهاشمية

الرؤية الوطنية للدولة في عهد المشويك ٢٠٢١

كافول الدولة ٢٠١٤

مشرى نطور السياسات الاقتصادية
في مللقى طلال أبوغزاله المعرفي



قائمة المحتويات

٢	رؤية الرئيس
٣	المكون الاقتصادي
٩	المكون الاجتماعي
١٥	المكون السياسي
٢٠	رؤية المنسق العام
٢٥	الهيئة العامة للرؤية

الرؤية: أردن ينعم بالأمن الاقتصادي والتنموي والاجتماعي والسياسي

مكونات الرؤية

أولاً: المكون الاقتصادي والتنموي:

- طاقة متوفرة تلبي الاحتياجات الأساسية والتطويرية.
- بنية تحتية ملائمة لتطوير ونشر التجارة والخدمات الإلكترونية.
- اقتصاد معرفي يعتمد الممارسات الفضلى.
- ادارات حكومية (ذكية كفؤة وفعالة تقدم الخدمة الأجود)
- نظام تعليمي تنافسي والتحول التدريجي نحو التعليم الإلكتروني.
- توزيع عادل لعوائد ومكتسبات التنمية.
- نظام ضريبي فعال والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- سياسات وتشريعات:
 - محفزة للاقتصاد معززة للبيئة الاستثمارية ومولدة لفرص العمل
 - معززة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص.
 - محفزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال الريادية.
- إيرادات متعاضمة للدولة ناشئة عن تزايد في حجم النشاط الاقتصادي.
- تطبيق منظومة النزاهة الوطنية في جميع مفاصل الدولة.
- منح لمشاريع رأسمالية كبرى مقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- برامج تنموية على مستوى المحافظات قائمة على الميزة التنافسية (القيمة المضافة).
- مخزون مياه يلبي الاحتياجات بانتظام وبتوزيع عادل.

ثانياً: المكون الاجتماعي:

- مؤسسات مجتمع مدني فعالة وتعزيز مشاركة الشباب، والمرأة، وقادة المجتمع في صنع القرار.
- تعميق فلسفة وثقافة المسؤولية المجتمعية المقدمة من القطاع الخاص.
- مجتمع آمن وانحسار الجريمة في ظل قضاء عادل.
- منظومة لتطوير وتعزيز القيم المجتمعية الايجابية وقيم المواطنة المسؤولة.
- بيئة نظيفة ونظام صحي شامل بمعايير عالمية.

ثالثاً: المكون السياسي:

- توافق وطني أكبر حول منظومة تشريعات الإصلاح السياسي.
- مشاركة حزبية فعالة في الحياة السياسية.
- سياسات وممارسات جديدة في تعزيز الفصل بين السلطات.
- أنظمة حديثة لإدارة الانتخابات العامة.
- قانون يسود تطبيقه على الجميع.

طلال ابوغزاله

رئيس منتدى تطوير السياسات الاقتصادية

المكون الاقتصادي

فريق العمل

معالي الدكتور محمد أبو حمور
رئيس الفريق

أعضاء الفريق

معالي الدكتور محمد الحلايقة
سعادة النائب عبد الرحيم البقاعي
الدكتور اسماعيل زغلول
الدكتور نائل الحسامي
السيد فهمي الكتوت
الدكتورة رشا ديات
الدكتورة أروى المظفر
الدكتورة أروى النجداوي
الأستاذة ملاك العقيلي
السيد حسان العمدة
المهندس باسم فراج
السيد محمد العجلوني
السيد محمد الصانع
السيد عامر صالح العرموطي

المكون الاقتصادي

المقدمة

اقتصاد أردني ديناميكي متجدد ومنيع ومرن وقادر على المنافسة وعلى الحفاظ على ديمومة نموه على المدى البعيد وقادر على السير بثبات في مسار نهج الاعتماد على الذات ومواجهة المؤثرات الخارجية بكفاءة واقتدار ومواكبا للتطورات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة ومدار بالعقول والمهارات الوطنية القادرة على وضع تصور واعد للأردن المستقبل ليكون في مصاف الدول المتقدمة من خلال السعي الحثيث بإجاء مسارات الابتكار والابداع وتطوير التعليم باعتباره الاداة الاساسية لتعزيز قدرة وكفاءة رأس المال البشري الذي يعتبر أهم عناصر الانتاج وصولاً في نهاية المطاف إلى اقتصاد مبني على المعرفة Knowledge Based Economy يتسم بإنتاجية مرتفعة وقيمة مضافة عالية مدفوعاً بمبادرات ريادية من القطاع الخاص لتعمم مكاسب التنمية ومنافعها جميع المواطنين في سائر أنحاء المملكة من خلال رفع كفاءة عناصر الانتاج الكلية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

حبا لله عز وجل هذا البلد بقيادة هاشمية تواصل الليل بالنهار لرفعة هذا البلد وتحقيق الرفاه لمواطنيه وتمتاز بالوسطية والاعتدال في تسيير امور البلاد والعباد في جميع المجالات. وليس هنالك شك في ان المملكة قادرة على تجسيد هذه الرؤية في المستقبل الى واقع ملموس وجعل الاقتصاد الاردني يتبوأ موقعا متقدما على خريطة العالم الاقتصادية اذا ما تم التعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات القائمة والفرص العديدة المتاحة نظرا لان المملكة تمتلك امكانات كبيرة للنمو والتطور والنجاح. سيكون النجاح حليف أردن المستقبل في حال الالتزام بجملة من المبادئ والمرتكزات والتي من أبرزها:

1. تأمين العدالة والمساواة
2. تعميق نهج الشفافية والوضوح
3. تعزيز نهج المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد
4. توسيع نطاق المشاركة في الشأن العام
5. تخصيص الاقتصاد الوطني ضد الصدمات الخارجية
6. تعميق نهج الاعتماد على الذات

السياسات الاقتصادية الأساسية والفرعية المقترحة:

ولتجسيد هذه الرؤية بمحاورها المختلفة حقائق راسخة على ارض الواقع ، لا بد من الالتزام بتطبيق جملة من السياسات الاساسية والفرعية خلال السنوات القادمة من ابرزها ما يلي:

أولاً: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على ادامتها من اجل مضاعفة حجم اقتصادنا الوطني وطاقته الاستيعابية بالقيمة الحقيقية في العام ٢٠٢١ وصولاً الى اقتصاد صاحب هوية مميزة من حيث الاعتماد بدرجة اكبر على موارده الذاتية وتقليص درجة تأثره بالصدمات الخارجية وتحسين نطاق قدرته على المنافسة في اقتصاد عالمي مفتوح امام التجارة والتدفقات الاستثمارية. وهذا يتطلب تعزيز اركان الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز الأمن الغذائي والمائي ومحاربة الفقر والبطالة وتقوية شبكة الامان الاجتماعي وتحسين الحاكمية والادارة الداخلية للمؤسسات العامة والشركات الحكومية وتفعيل اسس الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . ولبلوغ ذلك لابد من تبني السياسات الفرعية التالية:

- تحسين اجواء الاستثمار في المملكة وذلك باعتماد سياسة واضحة ومحددة المعالم لتشجيع الاستثمار من خلال القوانين المتعلقة بالضريبة والاستثمار. وبحيث يضمن ذلك اعفاء جميع مدخلات الانتاج ومستلزماته وكافة السلع الرأسمالية تلقائياً من التعرفة الجمركية وازالة تامة للمعوقات البيروقراطية بما يعزز التنافسية لاقتصادنا الوطني. هذا فضلا عن اهمية الحفاظ على استقرار منظومة تشريعنا الاقتصادية والمالية وعدم تعريضها للتغيير والتبديل من اجل زيادة الإيرادات المحلية لمواجهة متطلبات الانفاق .

- تجسيد فعلي وعلى ارض الواقع للنافذة الاستثمارية الموحدة وتفادي الازدواجية والتعددية في مرجعية الاستثمار والتي طال الحديث عنها دون تحقيق تقدم حقيقي ملموس.
- الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص والتي ينبغي تعزيزها والعمل على تقويتها بحيث يكمل القطاعان العام والخاص بعضهما البعض لتذليل التحديات والمصاعب التي تواجه اقتصادنا الوطني وتحويل هذه المصاعب الى فرص للتنمية المستدامة من خلال تبني برامج وآليات عملية محددة وقابلة للتطبيق وذات اطار زمني محدد. وفي هذا المجال ، فان تأسيس مجلس شراكة فعّال مع القطاع الخاص مؤطر تشريعيًا ومؤسسيًا يساعد بدون ادنى شك في تعزيز الشراكة المنشودة وفي المساهمة بفعالية في دفع وتيرة التنمية وفي التصدي وعلاج المشاكل والتحديات التي تجابه اقتصادنا الوطني.
- زيادة المعرفة وتحسين الانتاجية وتوفير البيئة المناسبة والبنية التحتية اللازمة للابتكار والابداع للسير بخطى ثابتة باتجاه الاقتصاد المعرفي. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار الحقيقي في تعزيز القدرات البشرية وجعلها مركز الاهتمام والتطور. الى جانب تقوية قدرات البلاد العلمية وفي البحوث والتطوير والابتكار باعتبار ذلك من بين اهم العوامل التي تساعد الاردن في الانتقال بثبات تجاه المجتمع المبني على المعرفة وتكفل له توليد مستويات عالية من النمو الاقتصادي بشكل ذاتي على نحو مستدام.
- الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات. وكذلك ايجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف. ولا شك في ان التركيز على نظام التعليم وتطويره من خلال التركيز على بناء المعلم وقدراته القيادية على احداث اصلاحات جوهرية ابتداء من التعليم الاساسي وانتهاء بالتعليم الجامعي. ينبغي ان يحظى بالأهمية الفائقة لان التعليم هو المحرك الاساسي لدفع عملية النمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي لتنافسية الاقتصاد الوطني باعتبار ان التعليم يتعامل بصلة مباشرة وثيقة بالموارد البشرية التي تعتبر ابرز عناصر الانتاج. ويتميز الاردن عن غيره من البلدان بمميزات واضحة وجلية في هذا المضمار.
- توفير بيئة اكثر ملاءمة للقطاع الخاص تفتح افاقا واسعة له للانطلاق من دون ان تعترضه عوائق ادارية او مؤسسية او تشريعية من جانب القطاع العام بهدف الاسهام في زيادة درجة تنافسية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا وذلك عن طريق تبني منظومة واسعة من الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة في قطاعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة وغيرها التي ينتج عنها قيمة مضافة عالية لاقتصادنا الوطني وفي توظيف القوى العاملة الوطنية . فطرق القطاع الخاص ابواب استثمارات نوعية في المجالات التي تشكل قيمة مضافة اعلى تدعم اسهامه في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتقوية العملية الانتاجية والتصدير ورفع البلاد بالعمالة الصعبة.
- وفي الوقت ذاته فان القطاع الخاص مدعو ومعني في آن واحد الى تبني استراتيجية تنافسية ذاتية تعتمد على تحسين الكفاءة والانتاجية لكافة عناصر الانتاج وفي المقدمة منها العمل وتطوير الجودة وتحقيق تميز المنتج المقدم وذلك من خلال تطوير القدرات التقنية والبشرية داخل المنشآت الوطنية ورفع الطاقة الانتاجية في هذه المنشآت وعدم اقتصر المطالبة بزيادة الدعم والاعفاءات الحكومية المباشرة.
- اطلاق القطاع الخاص (مثلا بجمعياته وغرفه وهيئاته) مبادرات لتحسين الانتاجية القطاعية في منشآتنا الوطنية من اجل ادامة اركان التنافسية فيها . ويقترح لهذا الغرض قيام الهيئات الممثلة للقطاع الخاص في انشاء مرصد لقياس ومتابعة تطور الانتاجية في القطاعات المختلفة بصورة دورية ومنتظمة وتبني السياسات والإجراءات الكفيلة بتحسين ادائها بالمقارنة مع الماضي من جهة وبالمقارنة مع انتاجية الدول المنافسة من جهة اخرى.
- تعميق فلسفة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في تطوير المجتمع المحلي على غرار ما هو قائم في الدول المتقدمة. حيث تلعب الشركات دورا تنمويا واضحا في اوساط مجتمعاتها المحلية سواء في المجالات التعليمية او الصحية او مكافحة الفقر والبطالة وغيرها من المجالات العديدة الأخرى لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

• النهوض بقطاع الطاقة والتصدي بفاعلية للتحديات الصعبة التي تواجه المملكة في هذا الشأن في ظل تحدي ارتفاع أسعار الطاقة وتداعياتها الثقيلة على الأوضاع الاقتصادية في البلاد وذلك من خلال تبني سياسات وقوانين ومشاريع ولا سيما في الطاقة المتجددة بحيث تساهم في التوصل الى حلول ناجعة ومناسبة في هذا المضمار.

• إقامة منظومة متنوعة من المشاريع الاستراتيجية في قطاع المياه التي تكفل عدم تعريض المملكة إلى اختناقات شديدة في هذا المجال والتصدي للتحديات والمشاكل العديدة الآتية التي تجابه القطاع والمتمثلة بشكل خاص في اهتراء الشبكات والتحديات على هذا المصدر الحيوي النادر في المملكة.

ثانياً: استعادة التوازن للمالية العامة والعمل على استدامتها وتعزيز الاستقرار النقدي باعتبار ذلك من الأركان الأساسية لتعزيز الثقة بأجواء الاستثمار في المملكة وبالتالي تزايد التدفقات الاستثمارية المحلية والخارجية والتي تعتبر الوقود المحرك لدوران عجلة النشاط الاقتصادي في البلاد. وهذا يتطلب سياسة مالية صارمة ومنضبطة وقادرة على الاستجابة السريعة للمستجدات والدورات الاقتصادية والتخلي عن التوسع في الأنفاق اعتماداً على امكانية تدفق منح خارجية وكأنها مصادر مالية دائمة لتمويل النفقات العامة وخاصة الجارية منها و/أو اللجوء الى زيادة الرسوم على بعض أنواع السلع والخدمات من خلال اتخاذ قرارات وقتية غير مدروسة بشكل كاف. كما يتطلب تحسين السياسة المالية أن تكون معاكسة لدورة الأعمال وليس مساهراً لها كما يحدث حالياً ليكون الإنفاق الحكومي صمام أمان وليس مصدر للتضخم أو الركود.

ولبلوغ ذلك لابد من تبني سياسات محددة من أبرزها ما يلي :-

• ضبط الإنفاق العام ورفع كفاءته وضمان انسيابه في القنوات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ أركان التنمية في سائر أنحاء المملكة . وهذا يتطلب التخلص من التشوّهات في بعض أوجه النفقات الجارية وكذلك النفقات الرأسمالية غير الانتاجية والتي يمكن تقليصها الى حد كبير من دون التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. هذا فضلاً عن ضرورة اتباع سياسة واضحة وشفافة في تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً وبشكل يتوافق مع الأولويات الوطنية والتنمية المحلية ويلبي الاحتياجات الفعلية للمواطنين ويوزع مكاسب التنمية بعدالة على سائر محافظات المملكة.

• تبني إجراءات وتدابير واضحة ومحددة لزيادة نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية وبالتالي لتغطية النفقات العامة وذلك عن طريق ترشيد النفقات وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات. فمن غير المقبول على الإطلاق أن تظل الموارد المحلية قاصرة بشكل كبير عن تغطية النفقات الجارية نظراً لما لذلك من مخاطر جسيمة على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد. واتساع الفجوة بين الموارد المحلية والنفقات الجارية يعني اضطرار المملكة كما هو الوضع حالياً للاستدانة و/أو لاستخدام جانب من المنح الخارجية الحرة والتي تضاءلت في الآونة الأخيرة بشكل واضح في تمويل النفقات الجارية من رواتب وتقاعد ومصاريف مختلفة من كهرباء وماء ودعم ولوضع حد لهذه المعضلة ينبغي أن يتم وضع جدول زمني صارم للوصول بالإيرادات المحلية لتغطية كامل النفقات الجارية على الأقل ومتابعة ذلك دورياً (ربعياً أو نصفياً) وسنوياً ومحاسبة الجهات المسؤولة عن أي تقصير في تحقيق الأهداف المعلنة في الموازنة.

• استغلال أسرع وأمثل للمنح الخليجية في تنفيذ المشروعات الرأسمالية ذات الأولوية الوطنية مع مراعاة عدم استخدامها في أوجه الإنفاق الجاري. فوفقاً للمعلومات المتوفرة، مازالت درجة الاستغلال لهذه المنح تتسم بالبطء الشديد الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات عملية لتسريع وتيرة الاستفادة من هذه المنح بما يؤدي الى تنشيط الوضع الاقتصادي في المملكة بما في ذلك فتح فرص عمل جديدة لقوانا العاملة سيما وان هنالك جانب من هذه المنح يتم استخدامه في تمويل نفقات جارية.

• تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المحدودة وذلك من خلال تسريع تنفيذ برنامج اصلاح القطاع العام بهدف الوصول الى حكومة فعالة وكفوءة رشيقة.

• اعتبار عجز الموازنة العامة قبل المنح الخارجية منسوبا الى الناتج المحلي الاجمالي المؤشر الاساسي الذي يقيس مدى التحسن الفعلي الذي يتم احرازه على صعيد المالية العامة وليس العجز بعد المنح الخارجية نظرا لأن هذا المصدر من التمويل لا يندرج ضمن نطاق سيطرة الدولة كونه مصدر خارجي غير مضمون ومتقلب.

• تخفيض رصيد المديونية العامة بشقيها الخارجية والداخلية نظرا لتجاوزها الحدود الآمنة وكذلك تخفيض اعباء خدمة الدين العام (أقساط + فوائد) سنويا الى الناتج المحلي الاجمالي وصادرات المملكة من السلع والخدمات التزاما بإتمام قانون الدين العام وذلك من خلال اعتماد جدول زمني محدد وواضح يبين حجم التخفيض المطلوب ومحاسبة المسؤولين في حال عدم تحقق التخفيض المطلوب. وينبغي وضع قيود صارمة على الاقتراض عموما والخارجي منه على وجه الخصوص. حيث ينبغي أن يكون اللجوء للاقتراض ولا سيما الخارجي مرتبطا بشكل واضح وشفاف بكيفية استخدام الموارد المالية المقترضة فإذا كانت عملية الاستخدام تعزز أركان الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي وبما يؤدي الى تقوية ومنعة البلد وحمايته من المخاطر التي تهدد أمنه واستقراره فإنها في هذه الحالة تعتبر ضرورية ولا تختمل التأجيل ولكن في كل الأحوال فإنه ينبغي التأكيد على أن الاصل في اللجوء الى الاقتراض هو لظروف استثنائية كمشاريع تنمية كبرى أو لدرء مخاطر ظرفية غير متوقعة وليس لظروف دائمة.

• في ظل ارتفاع مجمل العبء الضريبي في الاردن قياسا بمستوياته في الدول المشابهة فإن التركيز ينبغي أن ينصب في المستقبل بشكل رئيسي باتجاه تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي. حيث تشير بعض الدراسات الى أن الخزينة العامة تفقد جانبا كبيرا من الاموال جراء ضعف كفاءة التحصيل واتساع نطاق التجنب والتهرب الضريبي.

• اتباع سياسة نقدية تكفل توفير السيولة المحلية للملائمة لتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تشجيع مؤسسات الجهاز المصرفي لتوفير التمويل للمستثمرين بأسعار فائدة مناسبة ومشجعة لهم على تنفيذ المشروعات الرأسمالية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. مع مواصلة الحفاظ على تعزيز سعر صرف الدينار وبالتالي جاذبيته كوعاء ادخاري فضلا عن المساهمة بشكل فعال في احتواء الضغوط التضخمية التي غدت سمة بارزة في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الاخيرة.

• تطوير منظومة متكاملة ومتجانسة لتطوير وتعميق سوق رأس المال في المملكة مثل قانون الشركات وقانون معلومات الائتمان وقانون التسنيد وقانون الصكوك الاسلامية وغيرها.

ثالثا: تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي واستغلال أمثل للاتفاقيات المبرمة مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية والثنائية مع دول العالم الامر الذي من شأنه تحسين وضع الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات. وفي هذا الاطار لابد من تكثيف الحملات الترويجية للمملكة استثماريا وسياحيا في الخارج من خلال تفعيل دور السفارات في بلدان العالم. وبموازاة ذلك ينبغي العمل بصورة حثيثة على ارياد اسواق جديدة للصادرات الاردنية وخاصة دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان واذربيجان وبلدان امريكا اللاتينية والبلدان الإفريقية والتواصل مع الجاليات الاردنية والعربية في تلك البلدان بهدف تسهيل فتح اسواق جديدة للصادرات الاردنية واستقطاب الاستثمارات منها.

وضمن هذا السياق لابد من وضع برنامج واضح المعالم ومحدد الاهداف لتحفيز الصادرات الوطنية التي تستخدم نسبا مرتفعة من الايدي العاملة الاردنية وتحقيق قيمة مضافة عالية وتلك التي تقوم بالتعاقد مع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ عقودها التصديرية.

رابعا: تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي واحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل المحلي من خلال تبني سياسات وبرامج متوازنة وفعالة في هذا المضمار والمباشرة في تطبيق نهج اللامركزية الذي يضمن المشاركة الشعبية الحقيقية في الشأن العام. ففي مجال محاربة الفقر والبطالة لابد من توسيع برامج المظلة الاجتماعية التي تركز على مكافحة

هذه الآفة وتوسيع برامج الدعم للشرائح الفقيرة والبحث عن آليات جديدة لتوصيل الدعم لمستحقيه والعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية ومنافعها على جميع المواطنين في كافة أنحاء المملكة. هذا فضلا عن توسيع نظام التأمين الصحي ليشمل الشريحة الفقيرة من ابناء المجتمع والتي لا تقوى على تحمل الاعباء في هذا المضمار. وضمن هذا السياق ينبغي العمل بشكل حثيث لتقوية وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى في المجتمع الاردني والتي اخذت في التقلص الملحوظ خلال السنوات الاخيرة وذلك بهدف استعادة الدور الفاعل الذي كانت تضطلع به في الماضي خدمة للأوضاع العامة في المملكة.

هذا إضافة إلى أهمية العمل على تعزيز دور برامج تحسين الانتاجية وتمويل المشاريع الصغيرة لتمكين المستفيدين من هذه البرامج الانتاجية من الاعتماد على الذات وبالتالي تخفيف العبء عن الحكومة في تقديم الدعم المتواصل لهذه الفئات من المجتمع الأمر الذي من شأنه زيادة حجم القطاع الانتاجي في الاقتصاد الاردني من خلال تبني برامج فعالة لتوجيه الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اثبتت جدواها الاقتصادية وحققَت مؤشرات أداء ايجابية.

خامساً: تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى في ظل المستجدات و التطورات الدولية المعاصرة إذا ما أردنا لاقتصادنا الوطني اللحاق بالركب العالمي المتسارع في هذا المضمار. فالمعرفة تعتبر دعامة رئيسية من دعائم تقدم البلدان في مختلف المجالات ومصدراً أساسياً لقوتها و مورداً اقتصادياً هاماً من موارد الدخل الوطني فيها ومفتاحاً للتنمية و توليد فرص العمل لقواها العاملة و عاملاً بارزاً في تحسين موقعها في الحلبة التنافسية العالمية. و يجمع الخبراء الاقتصاديون على أن المعرفة الفنية و الإبداع و الذكاء و المعلومات هي أبرز أصول الاقتصاد الجديد و تفوق في أهميتها عناصر الإنتاج الأخرى. فقد أصبحت المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو المستدام و خلق الثروة و غدت تشكل الجزء الأكبر من القيمة المضافة للسلع و الخدمات المنتجة. فقد أصبح العالم يعيش خلال العقود القليلة الماضية في مجتمع المعلوماتية الذي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث الذي يتسم بأنه إنتاج كثيف المعرفة والذي تنامي بشكل ملحوظ مع اتساع استخدام شبكة الانترنت و التجارة الإلكترونية و الدفع الإلكتروني .

و لتحقيق ذلك لا بد من تبني جملة من السياسات منها:

1. تفعيل دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفته قطاعاً مكنّاً للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
2. اتخاذ الخطوات العملية للإسراع في تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية الذي ما زال يواجه العديد من العقبات والعمل على مواجهتها بالسرعة القصوى باعتبار أن هذا البرنامج يعتبر ركيزة أساسية لتحسين مستوى الأداء الحكومي في مختلف الوزارات والأجهزة الرسمية المختلفة .
3. استكمال المتطلبات اللازمة لإيجاد بيئة قانونية تسهم في الإقبال على استخدام التكنولوجيا و المعرفة الفنية من قبل المؤسسات و الشركات والأفراد في المملكة.
4. تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على تطوير كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
5. تغيير آليات العمل لتتلاءم مع البنية الاقتصادية الجديدة وإنشاء بنية تحتية جديدة للأعمال الإلكترونية تتناسب مع التحول للاقتصاد المعرفي.
6. تعزيز مستمر للتعليم و اكتساب المعرفة عبر أساليب و عمليات حديثة و متطورة و تشجيع دعم الابتكار و الإبداع.
7. إنشاء مدن تعليمية للمعرفة و تكنولوجيا المعلومات و مراكز أبحاث و دراسات متخصصة في هذا المضمار.

لتحقيق الغايات المرجوة مما هو مدرج أعلاه. لا بد من الإشارة إلى ضرورة تحويل هذه السياسات الحكومية إلى خطط عمل تنفيذية تتضمن البرامج والمشاريع والإجراءات. ولتعزيز كفاءة الأداء لا بد من تفعيل آليات المتابعة والتقييم اللازمة لمراقبة الأداء وقياس مدى تحقيق الأهداف ومدى الانحراف عن القيم المستهدفة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

المكون الاجتماعي

فريق العمل

سعادة السيدة هيفاء النجار
رئيس الفريق

أعضاء الفريق

معالي السيد جريس سماوي
الدكتور ناظم النمري
السيد فادي الداود
السيدة منى طلفاح
السيد رائد وهبه
السيدة هديل عبدالعزيز

المكون الاجتماعي

المقدمة

تتلخص هذه الورقة في تحديد محاور نطاق العمل المندرجة تحت المكون الاجتماعي. التعرف على أبرز القضايا في كل محور وتقديم مقترحات محددة لإحداث التغيير في القضايا التي تم التعرف عليها وتقديم الرؤية المستقبلية الاجتماعية للأردن الذي نريد.

رؤى وتطلعات نأمل الوصول إليها وتحقيقها في العام ٢٠٢١:

- خصين و تطوير الأمن الداخلي لتأمين شعور الأمن و الأمان وتوفير أمن غذائي و دوائي وشخصي للمواطن الاردني
- تفعيل وتأكيد سيادة القانون و استقلال القضاء و حفظ كافة الحقوق والحريات التي منحها الدستور للمواطنين.
- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع وضمان الحصول على حق متساوٍ بين جميع أفراد المجتمع في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والخدمات الحكومية
- التمتع بنظام صحي يشمل كل شرائح المجتمع والحصول على خدمات صحية وعلاجية ترقى لأفضل المستويات العالمية للوصول إلى مستوى صحي جيّد لجميع المواطنين من خلال فرصهم المتساوية.
- ادماج جميع فئات المجتمع الأقل حظاً و المعاقين حركياً و توفير جميع سبل المشاركة في الحياة الاقتصادية و السياسية.
- الوصول إلى نظام تعليمي مدرسي و جامعي رفيع المستوى يرتقي لأفضل المعايير الدولية ومتاح لجميع شرائح المجتمع الاردني.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن الاردني بما يضمن أعلى درجات الجودة للخدمة الحكومية بما يوفر الوقت والجهد والمال لجميع فئات المجتمع.
- الارتقاء بالثقافة العامة للمجتمع الاردني من خلال رفع مستوى الفعاليات الثقافية و الفنية و الرياضية مما يؤدي إلى بناء مجتمع مثقف ومنفتح على الداخل والخارج و يتمتع بثقافة الحوار و المساواة وإحترام الآخر وحرية الرأي.
- الوصول إلى نظام بيئي متوازن و سليم على مستوى الاردن من خلال الحفاظ على البيئة الاردنية المتنوعة وتطويرها وضمان استدامتها
- الوصول الى مستويات متدنية جداً في البطالة والفقر من خلال خلق فرص عمل في جميع القطاعات وتنمية المجتمعات المحلية ومشاركة جميع المواطنين في مكتسبات الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع و تحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية

محاور نطاق العمل المندرجة تحت المكون الاجتماعي:

١. دور المرأة: المساواة بين الرجل والمرأة
٢. نظام التعليم.
٣. الثقافة والفنون.
٤. الحريات.
٥. القضاء.
٦. الرعاية الصحية

دور المرأة:

- لا بد من مقارنة قضية المرأة من منظورين:
- إنساني يقوم على فكرة المواطنة؛ فدولة المواطنة تقوم على المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين ورفض فكرة وجود مواطنين من الدرجة الثانية منقوصة حقوقهم.
- تنموي يدرك أن المرأة نصف المجتمع و لا يمكن إنجاز أي تنمية حقيقية دون تأمين مشاركة هذا النصف وإلا سوف نجد أنفسنا نزحف على ساق واحدة بدل الانطلاق على ساقين.

- وبات علينا واجبا اتخاذ الخطوات التي تحقق هذه العدالة الاجتماعية والحاجة التنموية:
١. تعديل المادة السادسة من الدستور الأردني «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين» لتضمن أن الأردنيون أمام القانون سواء وإن اختلفوا بالجنس (النوع الاجتماعي).
 ٢. تعديل القوانين الأردنية لتتسجم مع التعديل الدستوري المذكور في البند السابق بما في ذلك قوانين الجنسية.
 ٣. إقرار قانون «أحوال مدنية» مدني، يحقق المساواة التامة بين الرجل والمرأة، ليكون رديفا وليس بديلا للقوانين الشرعية والكنسية وليخدم المواطنين الذين يختارونه طواعية، حتى لا تكون الدولة أداة بيد المرجعيات الدينية، وحتى نحقق حرية الخيار لكافة المواطنين دون إكراه أي فرض تعسفي غير نابع عن قناعة.
 ٤. تمكين المرأة من خلال تطوير وتفعيل القوانين التي توفر لها بيئة صديقة للعمل وتسمح لها برعاية الأطفال مثل إجازة الأمومة وساعات الرضاعة وحق الحصول على دور الحضانة في المؤسسات التي ينطبق عليها المعايير القانونية «المادة ٧٢ من قانون العمل». ولا تعتبر القوانين التي تتيح للمرأة توفير العناية اللازمة لأطفالها تميزاً للمرأة فهي حاجة للطفل وليست حاجة للمرأة لذاتها.
 ٥. تعريف التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة حسب الممارسات الفضلى في هذا المجال على مستوى العالم ورفض أية مسوغات لتبريره وعدم التساهل في تجريمه قانونيا وثقافيا والعمل على اجتثاثه كونه آفة اجتماعية منافية للقيم الإنسانية ومعطلا لعجلة التنمية.

نظام التعليم:

يجب التمييز عند التطرق إلى العملية التعليمية بين العملية التعليمية الأساسية (المدرسية) والعملية التعليمية العليا (في المعاهد والجامعات) فبالرغم من وجه التشابه بين المرحلتين إلا أن الأدوار والخرجات المطلوبة من كل مرحلة مختلفة تماما:

١. التعليم الأساسي (المدرسي):
- دور العملية التعليمية الأساسية يشكل العمود الأساس للمنظومة الاجتماعية التي يعول عليها بناء مواطن صالح بكل معنى الكلمة وهذا يتطلب:
- التحول من التعليم إلى التعلم أي من التلقين إلى تحفيز التفكير النقدي ومحاكمة المعلومة لما لذلك من أهمية في إطلاق الإبداع و إنشاء علاقة تأثير متبادل مع الواقع.. تتطلب هذه النقلة النوعية في جوهر العملية التعليمية :
 - إتباع المنهج النقدي بدل التلقين في كافة المناهج الدراسية.
 - تدريس مادة الفلسفة في مراحل مبكرة للتعرف على أساليب التفكير والبحث العلمي والإنساني.
 - إعطاء العلوم التطبيقية مساحة أوسع في المناهج الدراسية.
 - إعطاء المواد الإبداعية من مختلف الفنون والنشاطات الفيزيائية (الحركية مثل الرياضة والرقص) أهمية موازية للمواد العلمية البحتة والتطبيقية لما لها من أهمية في تنشئة جيل قادر على الانطلاق في آفاق غير محدودة من التفكير المبدع والقادر على الخروج من النمطية التي تخذ من الخيارات، وكذلك لما لها من أهمية في الارتقاء بالحضارة الإنسانية إلى قيم سامية.
 - التخلص من نظام تقييم الطلاب الحالي، ففي ظل كل التطورات الحديثة في العلوم التربوية لم يعد مقبولا الاستمرار في تقييم الطلاب ضمن نظام بالي لا يعترف بالتنوع البشري وبالاحتياجات الخاصة لكل طالب ا.
 - الاستثمار في الموارد البشرية في التعليم من معلمين وإداريين لرفع كفاءاتهم وتمكينهم من وسائل التربية الحديثة، وكذلك ضمان حياة كريمة لهم حتى لا يستمر استنزاف طاقاتنا في هذا المجال.
 - إدخال التقنيات الحديثة في التعليم لرفع كفاءة العملية التعليمية و اللحاق بركب التكنولوجيا.
 - الفصل بين التعليم الأساسي (المدرسي) والعالي (في المعاهد والجامعات)، حتى لا يبقى مجبرا نحو هدف الانتقال من المدرسة إلى الجامعة، فهذا التجبير يفقد العملية التعليمية المدرسية باقي أبعادها. يمكن هذا الفصل عن طريق

استبدال امتحان التوجيهي بامتحان يمكن إجراؤه على مستوى المدرسة بمراقبة وزارة التربية يتعرف على نوع الذكاء لدى الطالب دون صف الطلاب على مقياس واحد. لتشكل نتائج هذا الامتحان عاملا متفاوتا في الأهمية من جامعة لأخرى؛ تستأنس به الجامعات بأشكال مختلفة أي باحتساب المواد ذات الصلة بالتخصص المطلوب دون النظر في معدل عام أصم. وبالتالي لا تعتمد عليه اعتمادا كاملا كما يحدث الآن من خلال القبول الموحد.

٢. التعليم العالي (في المعاهد والجامعات)

يتمحور التعليم العالي حول التوجه الطوعي نحو المجال الذي توظف فيه طاقة الفرد في خدمة العملية التنموية لمجتمعهم. عندها لا بد من اكتساب الأدوات التي تعنى بذلك المجال بشكل يسمح بتطبيقها في استخدامات متعددة. مع المحافظة على تطوير الطالب كمواطن صالح. هذا يتطلب الخطوات التالية:

- أن لا تبقى المعاهد و الجامعات «مدارسا نمطية للكبار» فعليها أن تكتسب تنوعا فكريا وتقنيا نابعا من رسالات ورؤى مختلفة لتتمايز بهوياتها فتخلق التنوع المطلوب لإغناء المجتمع. ويصبح هذا التنوع ممكنا فقط من خلال إلغاء القبول الموحد والسماح للمعاهد والجامعات بعمل امتحانات قبول كل حسب المعايير التي تنسجم مع رسالته و رؤياه وينسب اعتماد متفاوتة على العلامات المدرسية.
- أن تنخرط المعاهد والجامعات بالبحث العلمي العملي ذي الصلة بحاجات المجتمع. إذ يحقق هذا الاندماج الأهداف التالية:
 ١. الاستفادة من الطاقات الأكاديمية في تطوير عملية التنمية.
 ٢. جسر الهوة بين النظرية والواقع.
 ٣. تخريج أجيال قادرة على الدخول في سوق العمل.
 ٤. تعزيز الانتماء الوطني لدى الطالب.
 ٥. توفير دخل مشرف لمؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع الطلاب على النشاطات غير المنهجية من خلال الإختادات الطلابية لما لها من دور هام في تنمية المهارات اللازمة للانخراط المستقبلي في مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات وحركات مجتمعية على تنوعها.

الثقافة والفنون:

تلعب الثقافة دوراً مهماً في حياة المجتمعات. لتشكل حاجة تنموية بامتياز. فلا إبداع دون ثقافة توسّع الأفاق. ولا تنمية دون إبداع. من هنا ندرك الحاجة الماسة لإصلاح المشهد الثقافي الأردني عبر النقاط التالية:

١. لا بد من توعية المجتمع أفرادا ومؤسسات بدور الثقافة التنموي.
٢. قد تستطيع الثقافة في بعض الأحيان أن تشكل أنماطا قادرة على تحقيق عوائد مالية تضمن استمراريتها. وهذا لا ينقص من شأنها، لكن التعويل على هذا فقط يهدد المجتمع بظهور الإنتاج المبذل. كذلك يهدد بتحول الثقافة إلى ترف للطبقات اليسورة. لذلك على المجتمع حمل أعباء الإنتاج الثقافي في بعض الأحيان. وفي كثير من الأحيان يمكن مساندة المبدعين حين يتمكن من إثبات أنفسهم وبالتالي يستقلون. كذلك يمكن الاستفادة من الأنماط القادرة على تحقيق عائد مادي لدعم الجسم الثقافي. عن طريق إعادة تدوير المردود المتأتي من استخداماتها للمنشآت التابعة للمراكز الثقافية.
٣. إن أردنا الاستثمار في مستقبل أجيالنا فيجب علينا تعظيم نسبة الأنفاق على الثقافة من الموازنة: هنالك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق القطاع الخاص. في المقابل علينا عدم إسقاط الدور الحكومي. فالحكومة هي الخولة بجباية الضرائب. ولا بد من عودة جزء من هذه الأموال لدعم الإنتاج الثقافي للمجتمع. إلا أن الحكومة في ظل التحديات التي تواجهها تقوم بتوزيع أولويات الأنفاق بالعقلية التقليدية وتتعامل مع الثقافة كأنها من الكماليات. لذلك نجد أن المبالغ المخصصة للثقافة من الموازنة الأردنية قليلة. هذا إنفاق على الحاضر على حساب المستقبل.
٤. وجود قدر عالي من تقدير الذات أمر لا يعيب المبدع. بل على العكس؛ هي صفة يجب استثمارها لتحفيز الإبداع. كذلك ليس من المنطق هدر وقت المبدعين في عملية إدارية لم تكن يوما جزء من مخاض حياتهم. فالإدارة علم ومعرفة. الإبداع فيها يختلف تماما عن الفنون. لذلك لا بد من توكيل إدارة المراكز الثقافية لإداريين تحت مظلة مجلس أمناء منتخبين من

الجسم الثقافي، ذلك يمكن الدمج بين حسن الإدارة ورفعة الذوق، بالإضافة لإعطاء نكهة خاصة بكل مركز ثقافي حتى يخرج من مفهوم المنشئة الثقافية الأصم.

٥. لا يمكننا التعويل على جمهور يقدر الثقافة ويتذوق الفنون، يميز بين المبتذل والملمهم، ويخصص جزء من دخله لثقافته دون أن يكون للمثقفين دور في إنشاء المواطن الصالح من خلال العملية التعليمية. علينا العمل على إشراك المثقفين في العملية التعليمية من خلال صياغة المناهج والنشاطات، كذلك الضغط لتوسعة وتفعيل الأنشطة الثقافية في العملية التعليمية.

الحرية:

تتبع قيمة الحرية في المجتمع من كونها أحد ضمانات استمراريته، فطالما تمكن أفراد المجتمع من ممارسة حرياتهم، دون التعدي على حريات الآخرين، ضمنا رغبتهم في استمرارهم بالعيش المشترك، أما إذا شعر أفراد أو فئات بأن حرياتهم مكبوتة تتولد لديهم رغبة بالانسلاخ عن المجتمع؛ إما بالانفصال أو الهجرة، وبذلك يفقد المجتمع تنوعه الذي يغنيه وبالتالي تتراجع قدرته على إنجاز تنميته وينزلق إلى فشل حضاري.

لقد تم التطرق في المكونات والمحاور السابقة لقضايا تصون الحريات السياسية، والدينية، وحرية المرأة، وأهمية إطلاق العنان لحرية التفكير ضمن العملية التعليمية والحريات الثقافية، و يبقى التطرق لحرية المعرفة والتعبير عن الرأي؛ لقد قامت الحضارة البشرية على تراكم المعرفة ضمن وتيرة تتسارع بشكل مطرد، وبالتالي فإن الوقوف في وجه تدفق المعرفة تحت أي مسمى يعني بالضرورة الوقوف في وجه التطور الحضاري وهذا بالضرورة ينتهي بالخروج من القدرة على مواكبة الأمم، تقوم دولة المواطنة على أن الحكومة هي تمثيل لرغبة المجتمع وبالتالي فإن المواطنين هم الأوصياء على الحكومة وليس العكس، من هذه المقاربة نخلص إلى الحاجة للخطوات التالية:

١. رفض فكرة ممارسة الحكومات أي سلطة تعسفية بحجب المعلومات بكافة أنواعها وأشكالها ومراجعة جميع القوانين ذات الصلة (قانون المطبوعات والنشر، قانون الاتصالات، ...) وتعديلها لضمان انسجامها مع هذا المبدأ.
٢. تعديل قانون حق الحصول على المعلومة بشكل يضمن تطبيقه لما له من أهمية في ضمان الشفافية وبالتالي المساءلة لنصل إلى الحاكمية الرشيدة.

القضاء

١. تعزيز استقلال القضاء كمؤسسة واتخاذ كافة التدابير التي تمنع التدخل في القضاء، بما فيها تعيين رئيس المجلس القضائي من قبل جلالة الملك مباشرة دون ترشيح من السلطة التنفيذية وتجريم التدخل في القضاء أو محاولة التأثير عليه.
٢. إنشاء جمعية للقضاة لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي.
٣. تكريس ضمانات المحاكمة العادلة كحق أساسي من حقوق الإنسان والدستور.
٤. توفير ضمانات حمي القاضي من التعسف في الإجراءات التأديبية وخاصة إجراءات إنهاء الخدمات والاحالة على التقاعد والاستبعاد، واستحداث آلية للطعن في قرارات المجلس القضائي.
٥. إنشاء منظومة مساءلة لمحاسبة القضاة عن الأخطاء الجسيمة.
٦. استحداث نظام من المساعدة القانونية يكفل حق الدفاع في القضايا الجزائية، وحق التقاضي في القضايا الحقوقية وقضايا الأحوال الشخصية.
٧. إنشاء محاكم إدارية في كافة محافظات المملكة وتبسيط إجراءات التقاضي أمامها لإتاحة لكل فرد التظلم أمامها، ولتفعيل بسط الرقابة القضائية على القرارات الإدارية.
٨. اتخاذ كافة السياسات التي من شأنها زيادة فاعلية القضاء وتخفيض أمد التقاضي ومن ضمنها تفعيل الوساطة القضائية وزيادة معاونين القضائيين وتطوير إدارة الدعاوى وإجراءات التقاضي في المحاكم.

٩. توحيد المرجعية القضائية لكافة أنواع المحاكم (النظامية والدينية والخاصة) لتنضوي جميعاً تحت مظلة المجلس القضائي الممثل للسلطة القضائية بعد أن يتم إعادة النظر في تشكيلته.
١٠. تكريس محاكمة الشخص المدني أمام قاضيه الطبيعي من خلال تعديل الدستور وإلغاء أية استثناءات تسمح بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

الرعاية الصحية

الرؤية: نظام صحي متكامل مبني على العدالة لبناء مجتمع صحي معافى. يعمل بكفاءة وجودة عالية وذو بعد انساني واقتصادي لتعزيز التنمية المستدامة واعادة الاردن لموقع متقدم على خريطة العالم الصحية. التحديات التي تواجه القطاع الصحي في الاردن:

- عدم شمول التأمين الصحي لكافة المواطنين.
- التوسع غير المنظم للخدمات الصحية، والازدواجية والتداخل في تقديمها.
- ضعف ادارة الموارد المالية والبشرية بما ادى الى ارتفاع كلف الخدمات الصحية والانفاق عليها
- ضعف السياسات والاجراءات والتشريعات الداعمة للاستثمار في القطاع الصحي.
- التحول النمطي للأمراض، بالإضافة للتغيرات الديموغرافية السريعة التي ادت الى تزايد العبء والطلب على الخدمات الصحية.
- ضعف تطبيق معايير الجودة الشاملة بما يتعلق في تقديم الخدمات الصحية.
- تسرب الكفاءات الفنية والمهنية وصعوبة استقطاب كفاءات جديدة.
- ضعف الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام.
- ضعف نظم المعلومات والأبحاث الذي يؤثر سلباً على رسم السياسات واتخاذ القرارات.
- عدم عدالة توزيع الخدمات الصحية والقوى البشرية العاملة ما بين المحافظات الاردنية.
- ضعف البنية التحتية للخدمات الصحية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الصحة وانظمة المعلومات والإتصالات .
- غياب التنسيق في المجالات الصحية على مختلف المستويات الحكومية وفي مختلف القطاعات وغياب التنسيق ما بين مختلف الوكالات والمنظمات غير الحكومية والدولية وهيئات القطاع الخاص المعنية بالصحة. وعدم إشراك المجتمع المحلي.

الحلول:

- اعادة هيكلة التأمينات الصحية تحت مظلة واحدة مستقلة للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
- توزيع الموارد المالية الحكومية بعدالة وكفاءة على البرامج الصحية.
- عمل برامج موحدة تنبثق عن الخطة الاستراتيجية الصحية لغايات استقطاب المنح والقروض من الجهات الداعمة.
- زيادة حجم الاستثمار في السياحة العلاجية وتنظيمها بما يضمن استدامتها.
- تطبيق الحوكمة الرشيدة في كافة البرامج الصحية.
- الاستمرار في حوسبة انظمة القطاع الصحي.
- تعزيز التشاركية مع المجتمع المحلي.
- التركيز على جودة التعليم والتدريب للكوادر البشرية.
- تبني استراتيجيات لمواجهة التغيرات الديموغرافية والبيئية والازمات المالية.

المكون السياسي

فريق العمل

سعادة السيدة ريم بدران

رئيس الفريق

أعضاء الفريق

معالي السيد سمير مراد

عطوفة الدكتور يوسف منصور

عطوفة اللواء الركن محمد فرغل

الدكتور مهند مبيضين

الدكتور علاء نشيوات

السيد عوني الداوود

السيد فادي الداوود

السيد وليد ابو حسان

السيد عدنان أبو الراغب

السيد عامر صالح العرموطي

المكون السياسي

المقدمة

خلال تسعة عقود ونيّف من الزمن الأردني (١٩٢١-٢٠١٤) التزم نظام الحكم بالأردن بالتحديث السياسي. وغالباً ما استجاب الحكم لمطالب الشعب في مواجهة تحديات الفساد والإصلاح والحريات السياسية. لكن هذه الاستجابة سرعان ما تفتت. حدث هذا مع التركيز على بناء مؤسسات ايدولوجية تخدم الدولة والنظام معاً. ومع القيام ببعض الإصلاحات التي ظلت بفعل الكثير من التحديات التي تواجهها الدولة محلياً واقليمياً. عاجزة عن تفعيل المشاركة السياسية في العملية الديمقراطية بين جميع مكونات الشعب.

وبالرغم من وجود لحظات سياسية وطنية قدمت نماذجاً فريدة في التجربة الديمقراطية الأردنية في عامي ١٩٥٦ و ١٩٨٩ بالإضافة إلى الميثاق الوطني ١٩٩١. إلا أن التقدم السياسي في مسار الإصلاح الوئيد ظل يواجه مجموعة محددات إن جرى فيها تغير ايجابي. إلا أنه يمكن المضي بسرعة أكبر نحو ديمقراطية افضل في العام ٢٠٢١ وهي:

- الوضع الإقليمي غير المستقر والذي اعطى أولوية للاعتبارات الأمنية قبل الإصلاح السياسي.
 - المناسبة لمواجهة التحديات.
 - وجود بعض الشرائح التي تعتقد بأن وجود الدور المركزي للنظام الملكي هو الأفضل لمصلحتها وبقائها.
 - استقرار الهوية الوطنية وتأخر تشكيلها. بفعل تعدد مكوناتها. ووجود بعض الانقسامات فيها. بما يحول دون المشاركة السياسية الفعالة.
- إن هذه المحددات الأربع. إذا ما عولجت ستعزز الديمقراطية في الأردن بحلول العام ٢٠٢١ وهذا التعزيز بحاجة لعدة أمور:

أولاً: التشريعات

١. قانون انتخاب عصري وعادل ومتوازن ويحظى بالتوافق الوطني.
٢. قانون أحزاب يشجع الحياة الحزبية ويمكنها من أداء دورها الفعال في الحياة السياسية وفق أسس برامجية تحفزها سريعاً لتتجمع ضمن (يمين - ويسار - ووسط).
٣. مراجعة كافة القوانين المتصلة بالمشاركة السياسية والاجتماعات العامة وتعليمات ائخادات الطلبة بما يؤدي إلى فعل سياسي منظم يخدم الديمقراطية وينشر الحرية المسؤولة المنضبطة.

ثانياً: الحكومات البرلمانية

في ظل غياب الثقافة الحزبية. وعدم رسوخ التجربة الحزبية. وغياب التكتل السياسي في المجتمع على أساس المصالح. وتعاطم دور القبيلة. يظل من الصعب الوصول إلى حكومة أغلبية حزبية بحلول ٢٠٢١. فلا امكانية منظورة في الأردن ليحصل حزب ما على نسبة ٥١٪ في البرلمان. وهنا يصبح القبول بالحكومة البرلمانية عام ٢٠٢١. كبديل مؤقت عن الحكومة الحزبية. والتي تظل عنواناً نهائياً لأي ديمقراطية ناجزة. تسعى إلى هدف نهائي. وهو تداول السلطة بشكل سلمي. والسؤال هنا: كيف لنا الوصول للحكومة البرلمانية؟

إن الوصول الآمن للديمقراطية الناجزة والحكومة البرلمانية يحتاج إلى تغيير في كل مما يلي:

• قانون الانتخاب

غالباً ما شدد جلاله الملك عبد الله الثاني على الحاجة لتعديل قوانين الأحزاب السياسية والقوانين الانتخابية ، وعلى الرغم من التغييرات في مجال التشريع المتعلق بالأحزاب السياسية إلا أنه لم يجر تفعيل للنقاش الجدي الذي دار حول المسألة الأكثر أهمية الا وهي إصلاح قانون الانتخاب وهو ما جاء في وثائق الإصلاح المتعددة وعلى رأسها الأجندة الوطنية ولجنة الحوار الوطني. لذا لا بد من إعادة النظر في قانون الانتخاب. للوصول إلى قانون يعبر عن رأي الأغلبية ويكون أكثر تمثيلاً وتوازناً. وأكثر عدالةً. ويتم من خلال الحوار الوطني. والنقاش البرلماني تحت القبة. فسنكون بحاجة الى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يعاد النظر في قانون الانتخاب من حيث إعادة دراسة الدوائر الانتخابية ؟
- أم يتم رفع عدد المقاعد المخصصة للقوائم الوطنية ؟
- هل يتم التوجه نحو القائمة النسبية على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية ؟
- هل نعود إلى مبادئ قانون عام ١٩٨٩ ؟

• قانون الاحزاب

شرعت المادة ١٦ من الدستور الأردني العمل الحزبي. ونصت صراحة على الحق المطلق للأردنيين في تأسيس الاحزاب والجمعيات السياسية. ما دامت غايتها مشروعة ولا تتعارض مع احكام الدستور إلا أن التي جرت صياغتها واقرارها منذ العام ١٩٩٢ ثم العام ٢٠٠٧ وصولاً إلى اللحظة الراهنة. تعتبر جزءاً من التجربة الحزبية. التي تستوجب انضاج قانون جديد. ولعل القانون المعد لعام ٢٠١٤. والذي هو الآن في عهدة مجلس النواب السابع عشر. ظلت عاجزة عن احداث نقلة نوعية في الحياة الحزبية الأردنية . ولكي تكون الحياة الحزبية ناجزة يجب الوصول لما يلي:

- وجود قوانين مشجعة على العمل السياسي. والمشاركة السياسية. والعمل السياسي الوطني العام. مع ايجاد مفوضية خاصة بإدارة شؤون الأحزاب. على غرار الهيئة المستقلة للانتخابات.
- تشكيل الأحزاب وفق أطر برامجية جاذبة للانضمام إليها بما يمكنها من تشكيل الحكومات البرلمانية وبما يضمن المحافظة على مبدأ التعددية وخلق الحوافز للأحزاب لتتجمع ضمن يمين ويسار ووسط بعيداً عن (كثرة الازدحام الذي يعيق الحركة).
- دفع الشباب في مؤسسات التنشئة السياسية للعمل السياسي. وفق القانون. وتفعيل مشاركتهم الحزبية في الانتخابات سواء على مستوى الحاديات الطلبة في الجامعات أو على مستوى العمل النقابي. ورفع الحظر عن العمل السياسي داخل الجامعات.

إن مشروع قانون الاحزاب لعام ٢٠١٤ والذي عرض على مجلس النواب في دورت الاستثنائية يعتبر أكثر ايجابيه من القانونين السابقة. إذ حدد عدد المؤسسين بـ ١٥٠ شخصاً بدلاً من ٥٠٠ شخص كما كان سابقاً. وبدون اية محددات اخرى ولم يشترط ان يكونوا من سبع محافظات. كما لم يشترط نسب الشباب والمرأة فضلاً عن أنه اعتمد سن الثامنة عشرة بدلاً من الحادية والعشرين . اضافة إلى فتح مجال تقبل المنح والهبات والتبرعات العلنية والمعروفة والمحددة من الاشخاص الاردنيين على ان لا تزيد عن ٥٠ الف دينار واناط مشروع القانون ملف الاحزاب بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

• تفعيل المشاركة:

لا يمكن لأي قانون انتخاب ولا قانون أحزاب أن ينجح إذا لم تكن هناك مشاركة فعالة في العملية الديمقراطية من كافة مكونات المجتمع وفي مقدمتها:

١. **البنى التقليدية:** المجتمع الأردني مجتمع عشائري بطبيعته، والعشائر الأردنية داعم رئيس للنظام السياسي الأردني عبر تاريخ الدولة الأردنية. ولكن العشائرية التي احتضنت الحركة الوطنية والعمل الحزبي مع بداية تأسيس الدولة عبر تجربة « المؤتمرات الوطنية » وعبر الأحزاب السياسية التي تأسست في حقبة الإمارة، تأثرت بعد عامي ١٩٥٧ - ١٩٧٠ بعلاقة مختلفة مع السياسة، أبعدها شيئاً فشيئاً.

٢. **المعارضة والعمل السياسي.** وبالمقابل نجح النظام بتقديم إصلاحات سياسية ومكاسب. لهذا المكون مقابل الثقافة حوله. دون أن تفقد العشيرة وجود رموز وقوى وطنية معارضة أو موالية بموقعها السياسية. لكنها ناشطة في التجربة الحزبية الوطنية وذات تجربة سياسية محترمة وقادرة على الاختلاف والاتفاق مع الدولة لكنها لم تكن في صف المعارضة.

لكن الديمقراطية تحتاج مجتمع مدني بعيداً عن الانتماءات الضيقة. ومن هنا لا يمكن للحياة الحزبية التي تقوم عادة على برامج سياسية أن تنجح ما دامت الانتخابات تقوم فقط وفق أسس عشائرية ولائية تقليدية تعتمد على الانحياز للقرابة والعلاقات الشخصية وليس للبرامج السياسية.

لذا يجب التزاوج بين مفهوم العشائرية والحزبية بحيث يتم الربط بينهما بأن تنخرط الحزبية بالعشائرية أو العكس وترسيخ مفهوم ألا تعارض بين الاثنين خاصة وأن الحزب يضم مكونات عشائرية أوسع من كافة محافظات المملكة إضافة الى باقي مكونات المجتمع الأردني.

٣. **المرأة :** مازال دور المرأة في المشاركة السياسية دون الطموح. ودون قوتها التأثيرية وحصتها من التعليم. وإن كان وضعها شهد تطوراً وتقدماً خاصة منذ انتهاج قاعدة الكوتا النسائية والتي ساعدت على وصول سيدات نجح بعضهن بإقناع الناخبين مرة أخرى بانتخابهن مباشرة بعيداً عن الكوتا.

لذلك يجب تفعيل دور المرأة في المشاركة (ترشيحاً) خاصة وأن أعدادهن (كناخبات) تساوي أو تفوق أحياناً مشاركة الرجال ولذلك من المهم تفعيل هذا الدور الهام ووضع آليات أكثر نضجاً وفاعلية خلال السنوات المقبلة وفق برامج خلاقة .

٤. **الشباب:** حافظت وثائق الإصلاح الأردني (كلنا الاردن، والأردن أولاً والأجندة الوطنية ومؤتمر (لنتحاور من أجل الاردن، مؤتمر البحر الميت) على الاتكاء على رؤية الملك للشباب. وزار الملك الجامعات والتقى الشباب وتعهد لهم بالحرية السياسية الكاملة. ومع خروج الأجهزة الامنية من الجامعات لما قيل في مظاهرات الربيع الأردني أنها تعيق حرية الطلبة. فإن الثابت أن وجود عقليات وثقافات داخل المؤسسات الشبابية. هي التي تشكل العقل المعطل للعمل والمشاركة الشبابية الناجزة.

- إن دور الشباب أيضاً هو اليوم دون الطموح المطلوب. وبرغم كل البرامج التي أعلنت خلال السنوات الماضية. واخيراً ما جرى من حديث عن التمكين الشبابي الديمقراطي، والذي يعكس الخلط بين العمل التطوعي والمبادرة. والمشاركة السياسية الواعية. المستقلة عن تأثير الدولة.

- ثمة كثير من المعوقات (الاجتماعية والتشريعية) حول دون مشاركة أوسع وأكثر فاعلية للشباب، لذلك لا بد من خلق برامج أقرب إلى فكر الشباب لإقناعهم بالمشاركة ترشيحاً وانتخاباً وإزالة المعوقات أو التخفيف منها خلال المرحلة المقبلة.

الحكم المحلي:

الاتجاه نحو اللامركزية ومجالس الحكم المحلي المنتخبة بما يعزز مشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تسهم في تشكيل حياتهم السياسية وتنفيذ اولوياتهم الخدمية.

دور الإعلام :

- الإعلام هو المحرك الرئيس لأية عملية إصلاح مستقبلية وهو الفاعل في :
- إدارة الحوار المنتظر للإصلاحات السياسية المطلوبة خلال السنوات المقبلة وصولاً إلى قانون الانتخاب الذي تريده وترضى عنه الأغلبية، وكذلك وصولاً إلى قانون أحزاب ينتج بعد حوار سياسي معمق بين كافة مكونات المجتمع وألوان الطيف السياسي .
- نشر الثقافة الديمقراطية والسياسية لدى كافة أطراف ومكونات المجتمع وفق برامج يتم التعاون بها من كافة الجهات المعنية الرسمية والأهلية .
- وضع برامج متطورة ولعب دور أكبر في تفعيل دور المرأة في العملية الانتخابية .
- وضع برامج أكثر نجاعة ودعم القوائم منها بصورة أكثر مهنية وواقعية لتفعيل مشاركة شبابية أكثر في العملية الديمقراطية .

تحسين صورة الأردن عالمياً من خلال المؤشرات الدولية :

من المهم جداً التطلع أثناء العمل على الإصلاح السياسي الشامل و الانتباه للمقاييس والمؤشرات الدولية بهذا الصدد وأخذها بعين الاعتبار لما لذلك من انعكاسات على احترام المجتمع الدولي للدولة وترجمة ذلك من خلال العلاقات السياسية والدعم الاقتصادي (تعتمد عليها في منح القروض لدول العالم الثالث). هذه المؤشرات التي يتقدم بها الاردن ويتراجع تبعا لظروفه والإرادة السياسية لا بد لها وان تستقر على ارتفاع وهي:

- مكافحة الفساد والسيطرة عليه
- النزاهة والشفافية في العمل الحكومي
- حق الحصول على المعلومة
- الحريات الصحفية
- فاعلية الأداء الحكومي
- وصول الدولة والحكم للمجتمعات النائية
- حكم القانون
- العدالة الاجتماعية

مذكرة المنسق العام

الدكتور جواد العناني

انطلاقاً من الخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الوطني التي كلّف جلاله الملك عبدالله الثاني حكومة دولة الدكتور عبدالله النسرور بوضعها في شهر آذار ٢٠١٣، والتي حدّد الملامح والخطوات الرئيسية للاقتصاد الاردني لتحقيق حلم جلالته في أردن الكفاية والعدالة والعيش الكريم لكل أبناء الشعب الواحد. وذلك عن الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥.

- وبما أن الأردن بات الآن على بعد ستة أعوام فقط من الاحتفال بالمئوية الأولى لتأسيسه دولة عربية هاشمية. تشكل ركناً من حلم النهضة وثورتها الكبرى كما رآها الهاشميون الذين أطلقوا الرصاص الأولى من الحجاز إيداناً بتجسيد ذلك الحلم.
- وإيماناً أن عملية الإصلاح مستمرة لا تتوقف. وأن الأمم الحية الخلاقة الوثيقة من نفسها تمارس النقد الذاتي. وتراجع ما أجزته بإيجابياته وسلبياته. وأن جلاله الملك هو أول من يحض على هذا النهج ويدفع به نحو آفاق أرحب وأعمق.
- وقناعة بأن الإصلاح كلاً لا يتجزأ إلا باكتمال جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. وأن كل هذه الأهداف تصب في بعضها البعض.
- وإدراكاً أن القائد الأعلى مصمم بكل ما أوتي من عزم وطموح وحكمة على السير قدماً في الإصلاح مهما اشتدت الظروف المحيطة بنا. ومهما تعرض الاردن لضغوط على موارده الطبيعية المحدودة متسلحاً بإيمان شعبه وولائه واستعداداته للوقوف صفاً واحداً خلف قيادته.

فقد قام منتدى تطوير السياسات الاقتصادية من خلال نخبة من أبناء الأردن المؤمنين بوطنهم. والطامحين لرفعته. والمتمتعين بالخبرة والعلم. لغاية نبيلة تنبع من توجهات جلاله الملك عبدالله الثاني. بتقديم الرؤية الوطنية التي تجسد الأردن الذي نريده جميعاً.

ورغم أن الغاية الأساسية هي رسم تلك الصورة الاقتصادية. إلا أن الباحثين يعون تمام الوعي الارتباط الوثيق بين تحقيق هذه الرؤية في سياق العملية الإصلاحية المتكاملة بجوانبها الأساسية المختلفة. وهم يرون في بعض القطاعات الرئيسية التي قد لا تدرج فنياً تحت عنوان الاقتصاد. إلا أن إنجاز الرؤية لا يتم بدونها كقطاع التعليم والتدريب. وقطاع الادارة الكفؤة. وتعميق البحث العلمي وتحفيزه. والتصدي للحلول الخلاقة في قطاعي الطاقة والمياه دون الاجحاف بالبيئة والثروات المتاحة حفظاً لحق الأجيال القادمة.

وفي ظل هذا السياق، فقد انطلق المنتدى في وضع تلك الرؤية الاقتصادية وفق الفرضيات الأساسية التالية:

الأولى: أن الموارد الأساسية للأردن وإن كانت شحيحة نسبياً إلا أنه يمكن توسيعها وتحسين استخدامها، بحيث تصبح أكثر فاعلية ونتاجية في توفير حاجات الناس منها.

الثانية: أن الأردن لا يستطيع أن يكون معتمداً اعتماداً ذاتياً على موارده وطاقاته الانسانية والطبيعية والانتاجية، ولكنه قادر على خلق اقتصاد المعرفة (Knowledge Based Economy)، وذلك عن طريق التركيز على حسن إدارة موارده واستغلالها بحيث يحقق فوائض قادرة على التنافس، وكافية لتأمين حاجات الأردن التي لا يستطيع انتاجها بالقدر الكافي.

الثالثة: أن الإنسان في المنظور الاقتصادي هو أعلى ما يملك الأردن، وأن رأس المال الإنساني ما يزال يشكل التحدي والفرصة الأساسية لانطلاقة الأردن واستمرارها واستدامتها، ولذلك يصبح الإنسان هو محور التنمية وهدفها ووسيلتها.

الرابعة: الأردن يحتل موقعاً جيواستراتيجياً متميزاً، ويشكل هذا التميز تحدياً كبيراً للأردن لأنه محاط بدول أكبر منه حجماً وأكثر منه ثروة، ولكنه يشكل أيضاً فرصة أظهرها وأبرز معالمها جلالة الملك عبدالله الثاني باعتداله وصراحته وحصافته، والمطلوب أن تنتقل تلك الروح إيماناً وعملاً إلى مختلف فئات الشعب الأردني.

الخامسة: أن آلية صنع القرار الاقتصادي في الأردن تحتاج إلى مراجعة من أجل تجويدها وتحسينها عن الهوى والارجال.

والطريقة المثلى نحو ذلك هو الاعتماد على البحث العلمي الموضوعي لدراسة آثار تلك القرارات على مختلف فئات الشعب والقطاعات المكونة للاقتصاد، ومن ثم استنباط البدائل وشرح مبرراتها ومحاذيرها للناس، ومن ثم يترك للناس عبر الطرق الديمقراطية للتعبير عن خياراتهم بجدية وهم مدركون لأبعاد تلك الخيارات، وحتى يتمكن الشعب من الإدلاء برأيه، فلا بد من تفعيل الوسائل والترتيبات الدستورية، والوصول إلى تمثيل حقيقي لكل فئات الشعب في السلطات التنفيذية والتشريعية، وضمان أداء السلطة القضائية بنزاهة وحيادية كاملة، وهكذا يتكامل التطوير السياسي مع الفعل الاقتصادي.

السادسة: ان استخدامات الأرض في الأردن بحاجة إلى إعادة نظر شاملة لكي يصبح هذا الرصيد المتوارث جيلاً بعد جيل قادراً على استيعاب المشروعات، وموفرًا للإنتاج، وحافظاً للموارد، ومساهمة في زيادة الفاعلية، ولذلك لا بد من إعادة النظر في مشروعات البنى التحتية، والتخطيط للمدن والتجمعات السكانية، وتحديد أماكن الاستثمارات الطبيعية، ودعم حماية البيئة والمحميات، والحفاظ على توارث الآباء والأجداد في الأماكن ذات القيمة الأثرية والتاريخية، وغيرها من الوسائل.

السابعة: لا بد من تعميق رأس المال بجانبه النقدي والسلعي، نظراً لشح الاموال وارتفاع كلفتها، وهذا يتطلب انتباهاً شديداً للموازنة العامة، والإدارة المالية والنقدية، ورفعاً لكفاءة المكاتب وصيانتها، وتحسيناً لأداء العاملين عليها.

الثامنة: الإبداع والتجديد والتطوير وإطلاق الطاقات الخلاقة، وفتح الفرص أمامها، هي المفتاح الرئيسي، ولا بد من فتح باب عملية استكشاف المواهب الابداعية والريادية في كل المجالات العلمية والانتاجية والرياضية والابداعية والفنية من سن مبكرة وعبر عملية تطوير انتقائية موضوعية لضمان وصول الأفضل إلى المراكز اللائقة والقائمة على المهوبة والاجتهاد.

التاسعة: تشكل الثقافة ركناً أساسياً من أركان التربية الوطنية، وزرع قيم العمل والانتاج ونبد العنف، واحترام الآخرين، وتنفيذ العقود، والخضوع للقانون واحترامه، وأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق، والغيرة على الأملاك العامة وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة متى تناقضت.

في ضوء هذه الفرضيات الأساسية، فإن المنتدى يضع الرؤية العامة للاقتصاد الاردني كمايلي:
الوصول إلى اقتصاد الكفاية عبر الاستخدام الأمثل للموارد الانسانية والطبيعية المتاحة، لإنتاج الحاجات المطلوبة وضمنا توزيعها بعدالة، وفق مسار تنموي مستدام وساع باستمرار نحو آفاق أعلى، بحيث يضمن كل مواطن حق العيش بكرامة وأمن وحرية، يؤدي في أفضل ما عنده، ويحصل ما مع ما يستحق دون الاجحاف بحق الوطن ومصالحه العليا.
ولتحقيق هذا الهدف، فلا بد من إنجاز الأهداف الفرعية والمتكاملة التالية:

أولاً: رفع قيمة المنتج ليكون أكثر تنافسية وأعلى مردوداً، والانتقال في الاقتصاد من الكم الى النوع.

ثانياً: تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية ذات القدرة التنافسية العالية كالتعليم والصحة والاتصالات، والارتقاء بها بحيث تحقق مكانة دولية معترف بها عبر نوعية الخدمة المقدمة، والأجهزة الرفيعة في الأداء، والوصول لكل أسواق العالم.

ثالثاً: تطوير إمكانات كبيرة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب ومن أهمها السياحة، وبخاصة السياحة الراقية الجاذبة للعملاء أصحاب الدخل العالية (Upper of the market)، وتطوير الأداء السياحي ليصل إلى مستويات عالمية، وتكامل السياحة الترفيهية والعلاجية والتعليمية والثقافية.

رابعاً: الارتقاء بالتعليم بكل مستوياته والتدريب حتى يكونا باستمرار مرافقين للعملية التنموية، ومتقدمين عليها في توفير الكفاءات البشرية المطلوبة للمشروعات الجديدة، وجعل التعليم والتدريب أكثر مرونة وقدرة على التكيف والتطوير مع حاجات الاقتصاد المستجدة.

خامساً: الوصول إلى الكفاية في مجال الطاقة خاصة وأن الأردن يتمتع بموارد متجددة للطاقة وبموارد مستجدة كالصخر الزيتي الذي بات بشكل أحد الروافد المستقبلية لتوفير الطاقة في العالم، وهذا يتطلب جعل الطاقة أولوية في المدى القصير والمتوسط ويتطلب إنجاز ذلك دفعة كبيرة في المجالات المختلفة كالتشريع والاستثمار والبحث والتطوير وإعادة النظر في قوانين الامتياز.

سادساً: إدخال التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي لتطوير الصناعات والمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن ومن أهمها المعادن السمادية (البوتاس والفوسفات)، والموارد المصدرة كما هي (خام) بدون تطوير مثل الرمل وأملاح المغنيسيوم والبايوم، وجعل الأردن مركزاً دولياً للصناعات السمادية.

سابعاً: تحقيق الميزة النسبية لكل منطقة أو محافظة في الأردن بخلق نشاط اقتصادي فيها متناعماً مع التقاليد من ناحية والموارد المتاحة فيها من ناحية أخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

- خلق صناعات لحوم وجلود وأصواف في مناطق البادية.
- صناعة الزجاج والسيراميك والكريستال في محافظة معان خاصة مع توفر مصادر الطاقة المتجددة فيها.
- جعل عجلون وجرش محافظتين سياحيتين وتطوير المعارض والمهرجانات والمؤتمرات والسياحة الكبار في السن فيها، وغيرها من الأمثلة.

وبحيث تستطيع المحافظات خلق فرص عمل للشباب والنساء فيها بعيداً عن العمل الحكومي، وتقليلاً لاعتمادها على المال العام للمعيشة.

ثامناً: إبلء الصناعات العسكرية والخدمات اللوجستية المتعلقة بها المزيد من الاهتمام، وإتاحة الفرصة لجعل الصناعات المدنية رافداً للصناعات العسكرية.

تاسعاً: ايصال الأردن ليكون واحداً من أهم مراكز البحث والنقاش في القضايا الانسانية، وذلك دعماً لسمعته كبلد منفتح ومعتدل، من الأمثلة على ذلك بناء مركز دولي لحوار الأديان، وبناء جامعة دولية لتدريس الأديان المقارنة والحضارات

الانسانية. أو جعل الأردن مركزاً لدراسة العنف والإرهاب والتطرف ووضع الحلول الوقائية والعلاجية لها.

عاشراً: الإصلاح المالي بهدف تقليل الديون العامة، ورفع كفاءة التحصيل، وتحسين الإنفاق العام وتقليل الهدر فيه. ومعالجة البطالة المقنعة في الدوائر العامة سعياً للوصول إلى حكومة فعالة قادرة على الخدمة وبأقل التكاليف. **أحد عشر:** وضع حل نهائي لمشكلة النقل في الأردن، وتوسيع قطاع النقل العام وتنظيمه، ورفع كفاءته، من أجل رفع مقياس السعادة لدى الأردنيين.

اثنا عشر: الوصول إلى حكومة إلكترونية تقلل من الروتين، وتنجز المعاملات بسرعة ودقة، وتقليل المراجعات الشخصية، وتبني الوسائل العادلة في الاختيار والتوزيع، وفق أسس شفافة وواضحة تترك أقل مجال ممكن للاجتهااد الشخصي.

ثلاثة عشر: تحرير الأسواق الأردنية من القيود الإدارية غير الضرورية، وتشجيع المنافسة ومناخها الصحي، والتقليل من الاحتكارات والامتيازات ما أمكن، وبناء مرجعيات معتمدة لحل النزاعات بين الفرقاء الاقتصاديين فيما بينهم، مؤسسات القطاعين العام والخاص لإشاعة جو العدالة والنزاهة في العمل الاقتصادي.

وأجراً لهذه الصورة المشرفة للاقتصاد الاردني، فإن المقترح وضع بعض المؤشرات أو المعايير (Benchmarks) التي يجب إنجازها في نهاية عام ٢٠٢٠.

الأول: مضاعفة دخل الفرد الحقيقي ليصل إلى عشرة آلاف دولار بأسعار ٢٠١٤.

الثاني: أن يضع الاردن نفسه على خريطة العالم الاقتصادية بأنه بلد التميز في الصناعات السمادية المتطورة، والسياحة العلاجية والتعليمية والثقافية، وأن يكون مركز الدراسات والبحوث في مجالات حوار الأديان ومحاربة العنف.

الثالث: تخفيض نسبة البطالة إلى ٨٪ ونسبة الفقر إلى ٦٪ وعدم السماح لفترة الانتظار من التخرج وإيجاد فرصة عمل لأي خريج باحث عن العمل وراغب فيه عن سنة.

الرابع: جعل الصادرات من السلع تغطي ثلثي المستوردات من السلع، وتحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات (Basic Balance) بمقدار ملياري دينار.

الخامس: رفع نسبة الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) إلى (٥٠٪) والاعتماد على مصادر الطاقة المحلية بنسبة ٣٠٪ وحصص الاستيراد ب(٧٠٪).

السادس: جعل الأردن الرقم (٣٠) بالعالم من حيث الأمن المائي.

السابع: تحسين مقياس توزيع الدخل في الاردن بحيث لا يتجاوز نسبة دخل أغنى ١٥٪ عن عشرة أضعاف أفقر ١٥٪.

الثامن: تحقيق المساواة المستقرة بين الإيرادات المحلية للقطاع العام مع النفقات الجارية.

التاسع: إلغاء كل منافذ الدعم السلعي، والاستعاضة عنها بتوزيع أفضل للدخل.

العاشر: رفع قيمة الاستثمارات الأجنبية في الأردن لتصل إلى خمسة مليارات دولار سنوياً.

الحادي عشر: رفع عدد السياح القادمين للأردن إلى سبعة ملايين سائح سنوياً وبما مجموعه (٢٨ مليون ليلة سياحية).

الثاني عشر: تخفيض نسبة العاملين في القطاع العام إلى مجموعة العمالة الأردنية إلى ٣٠٪ (بما في ذلك القوات المسلحة).

الثالث عشر: رفع سقف التقاعد إلى ٦٢ سنة على الأقل وتحويل كل المتقاعدين إلى الضمان الاجتماعي.

الرابع عشر: نشر (٥٠٠) بحث أردني في مجلات علمية عالمية خارج الاردن.

الخامس عشر: تصنيف جامعتين أردنيتين من بين أحسن (٤٠٠) جامعة في العالم.

السادس عشر: تحسين مركز الأردن في الشفافية الدولية وسهولة بدء الأعمال وتيسير الاستثمار ليكون فيها جميعها من أفضل (١٥) دولة في العالم والأول على المستوى العربي.

السابع عشر: تسجيل مئة اختراع سنوياً.

الثامن عشر: عدم تسجيل أي مخالفات للملكية الفكرية أو براءات الاختراع أو حقوق النشر.

التاسع عشر: وصول قناة تلفزيونية أردنية إلى أعلى المراتب العالمية وجعلها الأولى على الوطن العربي.

العشرون: رفع نسبة الخريجين من المعاهد الفنية الوسطى إلى عددٍ مساوٍ لخريجي الجامعات.

الحادي والعشرون: حصول صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني على جائزة نوبل للسلام، ووصول عالم أردني وأديب أردني للحصول على جائزة نوبل في مجالي التخصص العلمي والأدبي.

قد تبدو هذه المعايير صعبة التحقيق خلال الفترة القادمة ولكنها أهداف لا تتحقق إلا إذا بُذلت جهوداً متكاملة لتحقيقها، وهي في الواقع تكمل بعضها بعضاً.

وقد آن الأوان أن نخضع الاجاز الاردني الاقتصادي إلى معايير واضحة يمكن قياسها والبناء عليها، وبتحقيقها يستطيع الأردن ان ينجز الكثير.

الهيئة العامة للرؤية المستقبلية للأردن ٢٠٢١

١. دولة الدكتور عدنان بدران
٢. دولة السيد سمير الرفاعي
٣. معالي المهندس علي السحيمات
٤. معالي الدكتور جواد العناني
٥. معالي السيد حمدي الطباع
٦. معالي السيد سليمان الحافظ
٧. معالي الدكتور كمال ناصر
٨. معالي الدكتور محمد الحلايقة
٩. معالي السيد راتب الوزني
١٠. معالي الدكتور عصام زعبلاوي
١١. معالي الدكتور محمد ابوحمور
١٢. معالي المهندس سمير مراد
١٣. معالي المهندس باسم الروسان
١٤. معالي المهندس محمد النجار
١٥. معالي السيد جريس سماوي
١٦. معالي السيدة مها الخطيب
١٧. معالي الدكتور هشام غرايبة
١٨. معالي السيدة ناديا هاشم العالول
١٩. سعادة العين السيدة هيفاء النجار
٢٠. سعادة السيد ميشيل نزال
٢١. سعادة العين حسن أبونعمة
٢٢. سعادة النائب عبدالرحيم البقاعي
٢٣. سعادة النائب احمد الجالودي
٢٤. سعادة السيدة ريم بدران
٢٥. سعادة السيد لؤي أبوغزاله
٢٦. سعادة السيد نبيل التلهوني
٢٧. عطوفة اللواء الركن محمد فرغل

٢٨. عطوفة الدكتور محمد مصالحة
٢٩. عطوفة الدكتور احمد حياصات
٣٠. عطوفة الدكتور عبدالله سرور الزعبي
٣١. عطوفة السيد فيصل الشبول
٣٢. عطوفة السيد عيسى حيدر مراد
٣٣. عطوفة السيد ايمن حتاحت
٣٤. عطوفة الدكتور يوسف منصور
٣٥. عطوفة الدكتور معن النسور
٣٦. الدكتور خالد الوزني
٣٧. السيد ميشيل صايغ
٣٨. السيد عدنان ابوالراغب
٣٩. الدكتور موسى شتيوي
٤٠. الدكتور نائل الحسامي
٤١. السيد نشأت المصري
٤٢. السيد احمد عرموش
٤٣. الدكتورة اروى المظفر
٤٤. الدكتور محمد النسور
٤٥. المهندس فايز سحيحات
٤٦. السيدة هناء شاهين
٤٧. السيد جواد عباسي
٤٨. السيد سلامة الدرعاوي
٤٩. السيد خالد الزبيدي
٥٠. الدكتور اسماعيل زغلول
٥١. السيد منذر الصوراني
٥٢. السيد فهمي الكتوت
٥٣. المهندس محمود ابوغنيمة
٥٤. السيد عصام بدير
٥٥. السيد شاكر فاخوري
٥٦. المهندس محمد يوسف النسور
٥٧. الدكتور مجدي زريقات
٥٨. الدكتور مأمون عكروش
٥٩. السيد عوني الداوود

٦٠. الدكتور رشنا ديات
٦١. الأستاذة رندة عمايري
٦٢. السيد فادي الداوود
٦٣. الدكتور عدنان الأعرج
٦٤. السيد غسان الخطيب
٦٥. السيد مصطفى ناصرالدين
٦٦. السيد حسان العمد
٦٧. السيد وليد ابو حسان
٦٨. السيد باسم فراج
٦٩. المهندس يعرب القضاة
٧٠. الدكتور بشار حوامدة
٧١. الدكتور علاء نشيوات
٧٢. الدكتور ناظم النمري
٧٣. السيد مصطفى الصعيدي
٧٤. الدكتور اروى النجداوي
٧٥. السيد محمد الصانع
٧٦. السيد عامر صالح العرموطي
٧٧. السيد ماهر قدورة
٧٨. الاستاذة لى القدومي
٧٩. الاستاذة هيف بانيان
٨٠. السيدة هديل عبدالعزيز
٨١. السيد حازم زريقات
٨٢. السيد رائد وهبة
٨٣. السيد احمد حميض
٨٤. الدكتور معتز السعيد
٨٥. السيد محمد ابوهنية
٨٦. السيدة ملاك العقيلي
٨٧. السيد يوسف نفاع
٨٨. السيد محمد العجلوني
٨٩. الاستاذة نوار عبد المجيد
٩٠. السيد قيس خلفات